

الفصل 7

المنهج النسويّ في العمل الإنساني

بياتريس أبيان ميريلو دي باريرا، أليسيا دازا بيريز ولورا مولا غاليجو
باحثون في معهد دراسات النزاعات والعمل الإنساني (IECAH)

1. المقدمة

تعتبر النسويّة حركة سياسية واقتصادية واجتماعية، والتي تحمل تعريفات وأوجه متعددة. وهو مصطلح يثير مشاعر الارتباب والقلق والرفض في مجالات معينة، بما في ذلك العمل الإنساني. وهذا أمر لا يثير الدهشة، لأنه يدعو إلى تغيير جذري في النظام الأبوي الذي يدعو لإدامة عدم المساواة ويميز الذكورية المهيمنة.

تقترح الشبكة الإنسانية النسوية، وهي شبكة تجمع المنظمات والمؤسسات الأكاديمية النسائية المحلية والدولية، إنشاء نظام نسويّ إنسانيّ سهل الوصول ويستجيب للنساء ومنظماتهن بكافة أشكالها، ولا يديم نهج عدم المساواة الهيكلية وحسب بل يتحداها. إنها تسعى لخلق مساحات آمنة عبر آليات التنسيق، وذلك إيمانًا بعدم وجود نهج واحد للجميع، مما يضمن في النهاية عدم استبعاد أحد.

أصبحت القضايا النسوية أكثر تداولًا في المحافل الدولية، ولا سيما فيما يخص تعميم منظور النوع الاجتماعي. وقد تم إحراز بعض التقدم على هذا المستوى وفي العمل الميداني، على الرغم من هذا ليس كافيًا نظرًا لوجود قوى ومصالح متعددة تحاول عرقلة سبلها. ومن ناحية أخرى، هناك رفض لإدخال تغييرات حقيقية على الوضع الراهن، إضافة إلى تبني مفهوم غربي وثنائي سائد للنوع الاجتماعي والذي يعتبر مفهومًا عالميًا وغالبًا ما يعزز القوالب النمطية الجنسانية والاستعمارية الجديدة. من المهم أيضًا مراعاة مخاطر استمالة المؤسسات والحكومات لقضية الدفاع عن حقوق المرأة لدفع أجندات سياسية معينة.

لهذا السبب، من الضروري النظر فيما يُعتقد أنه عمل إنسانيّ نسويّ وكيف قامت المؤسسات والمنظمات الدولية بتطبيقه، والتفكير في الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل اعتباره عمل نسويّ فعليّ وليس مجرد إضافة أخرى في نهاية صياغة المشاريع والبرامج.

2. ماذا يعني النهج النسويّ في العمل الإنسانيّ؟

إن الحديث عن النهج النسوي يعني تبني التفكير النقدي فيما يتعلق بالتحول الهيكلي لنماذج التعاون والعمل الإنساني لدينا، والتي تعتمد بشكل عام على النظام الأبوي والعنصرية والاستعمار الجديد. ومع ذلك، فإن ما تم تقديمه في الوثائق الدولية كنهج النوع الاجتماعي في المجال السياسي الدولي يقتصر على تقييم العلاقات بين النساء والرجال، ويتم تقديم النوع الاجتماعي على أنه هوية منفصلة

عن العناصر الأخرى، كالعرق أو السن أو الانتماء، كهوية ثابتة وليس كعملية مستمرة، ولكن النسوية تضمن تغييرًا جذريًا يحول هياكل السلطة التي همشت تقليديًا الفئات الأكثر ضعفًا. ومن الأخطاء المعتادة هنا هو تقليص التركيز على النوع الاجتماعي على النساء أو تضمين هذا التعبير كمرجع رمزي في بيانات البرنامج، دون أن يكون هناك أي تغيير جوهري حقيقى، ولهذا فمن المهم أن تُستمد أعمال النوع الاجتماعي من الفكر النسوي.

يعانى مجال العمل الإنساني، الذي صممه الشمال، من نقاط ضعف متعددة موروثه من النظام الأبوي الاستعماري الجديد الذي نشأ فيه. وينظر إلى النسوية على أنها حركة اجتماعية وسياسية تتمتع بالقوة والقدرة اللازمتين لزعة استقرار النظام، ولجعل النظام البيئي الإنساني يتجه نحو منظور شامل وتعاوني ومتداخل.

ناقش مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016 الحاجة إلى إقامة عمل إنساني أكثر شمولية وفعالية بين المنظمات الإنسانية والجهات المانحة. ونتيجة لذلك ظهرت "الصفقة الكبرى" وهي اتفاقية دولية تهدف إلى تزويد أصحاب الحقوق بموارد أكثر. ومع ذلك، لم يضمن النص إشارات صريحة لقضايا النوع الاجتماعي. لكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة سرعان ما عوضت عن هذا الإغفال من خلال إنشاء مجموعة غير رسمية تدعى "أصدقاء النوع الاجتماعي (FOGG)" كأداة "لدمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" في الجهود الفردية والجماعية لتنفيذ الالتزامات الموضوعية.

تعرض مبدأ "عدم الاستبعاد"، على مدار العامين الماضيين، للخطر بسبب جائحة كورونا وأدت آثاره إلى تفاقم عدم المساواة المتأصل في مجتمعاتنا، كما كشف عن نقاط ضعف في النظام في عدة جوانب مختلفة، حيث تمت عرقلة التقدم في الخطط الأساسية كمكافحة الطوارئ المناخية أو المساواة بين الجنسين. وقد ازدادت الآثار المترتبة على عدم المساواة بين الجنسين في السياقات الهشة والمتضررة للنزاع والتي تعتبر الخدمات العامة فيها محدودة وحيث تكافح المؤسسات الضعيفة بالفعل للاستجابة لحالات الرعاية الصحية المستعجلة.

3. بعض التطورات في الإطار الدولي والوطني

على مدى السنوات العشرين الماضية، اتخذت مختلف الحكومات والمنظمات الدولية خطوات لصالح المساواة بين الجنسين، حتى أنها اعتمدت مصطلح "النسوية" في الاستراتيجيات الدولية والسياسة الخارجية. وفيما يلي بعض الأمثلة المختصرة:

- أطلقت بعض الحكومات، كالسويد والمكسيك وفرنسا وإسبانيا، خططًا نسوية للسياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية (MAEUEC) في عام 2019، سياسة خارجية نسوية تضم المساواة بين الجنسين كعنصر مهم، بحيث تهدف إلى "المساهمة في التقدم نحو مساواة حقيقية وفعالة على المستوى الدولي".
- في عام 2015، صاغت اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC) "المبادئ التوجيهية لدمج تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي ومنعه في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية، مع تنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى التنسيق والتخطيط والرصد والتقييم.

- تتضمن الالتزامات الدولية المختلفة مقارنة النوع الاجتماعي: إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث عام (2015) وأهداف التنمية المستدامة في العام ذاته. ومن ناحية أخرى، تبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ما يعرف بأجندة الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن، والتي تضم 10 قرارات تعزز فيها حقوق المرأة في حالات النزاع وما بعده.
- أما في مجال العمل الإنساني الإسباني، تتضمن استراتيجية العمل الإنساني للتعاون الإسباني (2019-2026)، كواحدة من نتائجها المقترحة، هدف تعزيز أجندة نسوية وتحويلية في العمل الإنساني في نهاية فترة تنفيذ الاستراتيجية.

وفي حين أن هذه الأطر ضرورية كخطوة أولى، إلا أن المجال الإنساني لم يدرج فعليًا النوع الاجتماعي أو طرق العمل النسوية، ونتيجة لذلك، لم تتم مراعاة احتياجات وقدرات وحقوق المرأة وديناميكيات النوع الاجتماعي بشكل كاف أثناء تخطيط وتنفيذ الاستجابة الإنسانية.

4. تحديات إدراج المنظور النسوي في العمل الإنساني

A. التناقض المزعوم للمبادئ الإنسانية ونهج النوع الاجتماعي

لطالما كان هناك نقاش داخلي قديم في السياق الإنساني، حول توافق المبادئ الإنسانية ولا سيما مبادئ عدم التحيز والحياد، وإدراج نهج النوع الاجتماعي في العمل الإنساني. وعلى الرغم من صياغة هذه المبادئ من قبل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إلا أنها استخدمت بشكل تقليدي، وهي مدرجة في القرار 182/46 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي وضع أسس نظام العمل الإنساني. ولهذا تعتبر هذه المبادئ مقبولة لدى الغالبية العظمى من المنظمات الإنسانية والتي تعتمدها كأسس توجيهية لأعمالها. ومن ناحية أخرى، ينص مبدأ الحيادية على "عدم التمييز بين الجنسيات أو الأعراق أو العقيدة الدينية أو الحالة الاجتماعية أو المذاهب السياسية"، وبالتالي فإن نهج النوع الاجتماعي يضمن احترام هذا المبدأ لأنه يعني ضمناً بأن المساعدة الإنسانية لا تتأثر بعدم المساواة بين الجنسين، الأمر الذي كان قائماً بالفعل، وبأن هذه المساواة مدرجة أيضًا في مبدأ الإنسانية، وعدم قبول الجهات الإنسانية بهذا يمثل انتهاكاً لهذه المبادئ.

من ناحية أخرى، يتم تعريف الحياد على أنه "الامتناع عن المشاركة في الأنشطة العدائية على جميع الأصعدة، سواء كان ذلك في الخلافات السياسية والعرقية والدينية والأيدولوجية"، على خلاف العمل لصالح المساواة بين الجنسين لأنه يسعى للإطاحة بنظام أيديولوجي، ألا وهو النظام الأبوي. وقد يمثل هذا الموقف نقطة خلاف، لأن النظام الأبوي لا يعد سبباً أساسياً للنزاع فقط لأنه قائم قبل نشوبه وفي غضونه وحتى فيما بعده. ويمكن اعتبار منظور الحياد هذا أبويًا في حد ذاته إن لم تخضع أعمال عدم المساواة القائمة بين الجنسين، والتي تؤثر أيضًا على المساعدات الإنسانية للمساءلة. ولكن من المهم الإشارة هنا إلى أن النقاش حول تعريف الحياد في المجال الإنساني ليس محسومًا بعد ويخضع لتفسيرات عدة وتحليلات مفصلة لعناصره.

وبالنظر إلى المقاومة الأولية في مجال العمل الإنساني لإدراج نهج النوع الاجتماعي فيه بحجة خطر "تلويث" مبدأ حيادية المساعدة، فإن المقدمة التي طرحها الفكر النسويّ مثيرة للجدل. وقد كان دمج الجهات الفاعلة الإنسانية لنهج النوع الاجتماعي خجولاً وغير كافٍ في اعتمادها للآليات المؤسسية. وبهذا يمكن تلخيص تحديات هذا الأمر في ثلاث نقاط: أولاً، وجود مفهوم محدود لنهج النوع الاجتماعي، ووجود فهم غربي لمنظور النوع الاجتماعي، وأخيراً، وجود ثقافة نسوية بسيطة للغاية داخل المنظمات الإنسانية.

B. الفهم المحدود لنهج النوع الاجتماعي

في مواجهة منظور الرفاهية المنتقد والقائم في العمل الإنساني، يسלט هذا المفهوم الضوء على تصور الأغلبية للمرأة كضحية ومجرد شخص يحتاج إلى المساعدة والحماية، مع تجاهل دورها واستقلاليتها. صاغت الأكاديمية المعادية للنزعة العسكرية، سينثيا إنلوي، مصطلح "النساء والأطفال" للإشارة إلى التعبير المستخدم مرارًا وتكرارًا في مجال العلاقات الدولية، والذي يتم فيه تضمين كلتا المجموعتين مع المساواة بينهما في احتياجاتهما ومستوى استقلاليتهما. وهذا المنظور الاختزالي من جانب المنظمات الدولية والدول فيما يتعلق بتجربة النساء في سياق حالات الطوارئ يشكل جزءًا من السياسات الإنسانية التي تهمل مشاركتهن في صنع القرار والذي يؤثر عليهن بشكل مباشر.

على الرغم من إحراز تقدم في الاعتراف بالانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة في سياقات الحروب، بما في ذلك العنف الجنسي المستخدم كسلاح حرب، ووضع المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2015 بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي، فإن فهم تجربتهن من هذا المنطلق ليس كافيًا ولا يجب أن يتوقف عند هذه النقطة.

الفكرة السائدة بأن النساء لا يتعرضن للعنف إلا ضمن تلك السياقات يعني تجاهل ما أطلق عليه كوكبيرن بـ "السلسلة المتصلة من العنف"، أي العنف المستمر والهيكلية الذي يتجاوز سياق ما قبل النزاع الكارثي وما بعده. حيث تُظهر البيانات أنه في سياقات ما بعد النزاع، يزداد العنف القائم على النوع الاجتماعي، مما يعني أن نهاية النزاع لا تعني نهاية العنف بالنسبة للمرأة. كما أن ترسيخ التركيز فقط على الحماية من العنف كضرورة إنسانية ذات أولوية للمرأة فيه تجاهل لاحتياجاتها الأخرى الموجودة.

كما يحمل هذا المفهوم نقدًا آخر، وهو أنه يؤسس منظورًا ثنائيًا للنوع الاجتماعي، للرجال والنساء، ويتجاهل التنوع في الهويات والتوجهات الجنسية، بافتراض أن جميع الأشخاص في السياق الإنساني من كلا الجنسين. ويحمل هذا المنظور تأثيرًا إقصائيًا وتميزًا ضد المجموعات السكانية التي لم تتم تلبية احتياجاتها، مما يضعها في موقف أكثر عرضة للخطر والتمييز.

C. الفهم الغربي للمنظور النسوي

يكن التحدي الجوهرى الآخر فى منظور النسوية الغربى المطبق على العمل الإنسانى والذى يتجاهل ديناميكيات النوع الاجتماعى المحددة فى الأماكن التى تحدث فيها الأزمات الإنسانية. كانت البلدان الرئيسية المتلقية للمساعدات الإنسانية فى السنوات العشرين الماضية تقع جنوب العالم - كإفريقيا والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبى، وجنوب شرق آسيا. ومع ذلك، كان نهج النوع الاجتماعى السائد هو النهج الغربى، والمعروف "بالنهج العالمى"، فى السياقات المحلية البعيدة عن النماذج الغربية. يديم النظام الاستعماري الجديد هذا الفرض بين الشمال والجنوب ويعيد إحياء فكرة "المنقذ الأبيض"، حيث تسافر النساء الغربيات- من العاملات فى المجال الإنسانى فى هذا السياق- إلى الجنوب لفرض ما يعتبره "المساواة" و"التمكين" إضافة إلى فرض مفهوم النسوية بحد ذاته. وبالمثل، فإن الإيمان بوجود حركة نسوية عالمية ورفض التنوع أو الاختلاف داخلها يحافظ على وضع النساء اللواتى يتلقين المساعدات الإنسانية ككيانات غير فعالة فى السياق الإنسانى. ومن الأمثلة الواضحة على عدم التوافق بين الخطط النسوية التى تمت صياغتها من منظور أوتوقراطي شمال الكرة الأرضية لتطبيقها فى أماكن أخرى، أن مصطلح "النوع الاجتماعى" ذاته غير مدرج فى بعض اللغات المحلية. علاوة على ذلك، فإن تنفيذ المبادرات التى قد تبدو بديهية للغرب كخطوة نحو تحقيق المساواة، كإلغاء المساحات غير المختلطة على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر سلباً على العلاقات الاجتماعية والممارسات الثقافية للبلاد.

يدفع هذا الميول نحو العولمة من المنظمات المحلية القادرة على توفير استجابة تتكيف مع السياق، التحول إلى عمل نشاطات مرتبطة برؤيا الاستعمار وتفكيك القوى القمعية التى ازدادت بمرور الوقت.

D. ضعف الدور النسويّ داخل المنظمات الإنسانية

من المفارقات الخاصة أن المنظمات الإنسانية ذاتها التى تطبق مناهج نسوية فى استراتيجيات عملها تفتقر إلى الثقافات التنظيمية التى تدرك هذا المنظور وتتأثر به. أما على المستوى التنظيمى، فعادةً ما يتم دمج نهج النوع الاجتماعى أو النهج النسويّ فى النهاية كشرط رسمى من بين عناصر أخرى، للامتثال لشروط التمويل. وفى بعض الحالات، لن تجد سوى شخص واحد من الفريق من يملك معرفة بنهج النوع الاجتماعى. وعلى الرغم من تزايد الأموال المخصصة للبرامج الإنسانية التى تُعنى بالمساواة بين الجنسين وإلى تمكين المرأة فى السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تمثل 5% فقط من إجمالي المساعدات الإنسانية وفقاً لبيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بين عامي 2018 و2019. لذ من الضرورى مراجعة هياكل السلطة الحالية والديناميكيات التابعة فى المنظمات نفسها، واعتماد تدابير شاملة لا تؤثر فقط على المستوى التنظيمى، من ناحية تعيين عدد أكبر من النساء فى المناصب القيادية، وإنما أيضاً على منهجية وأشكال العمل النسويّ، كتوفير مساحة أكبر للحوار والنقاش، تعميم روح الديمقراطية والإنابة، والاعتراف بأهمية الرعاية داخل وخارج المنظمة، وغيرها الكثير.

أما فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمنع ومقاضة حالات الاعتداء الجنسي في السياق الإنساني، فإن الرفض الواسع والعام من قبل وسائل الإعلام لهذا الموضوع لأمر إيجابي، على الرغم من أن ذلك كان مختلفًا قبل عقدين من الزمن. ففي التسعينيات، كان يتم التسامح مع مثل هذه السلوكيات بحجة أن سوء السلوك الجنسي مرتبط بـ "طبيعة الرجل" بشكل جزئي، تمامًا كالرد المشين للممثل الخاص للأمم المتحدة في كمبوديا، ياسوشي أكاشي، عندما سُئل عن الاعتداء الجنسي لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين في البلاد، قائلاً "هذا طبع الفتية". في عام 2002، أنشأت اللجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة (IASC) فريقًا من الخبراء التقنيين تحت مسمى "الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي (PSEA)" وذلك لحماية المجتمعات المتضررة من الاستغلال والانتهاك الجنسي في جميع عمليات الاستجابة الإنسانية. حيث واجهت الأمم المتحدة في عام 2003، غضبًا عالميًا اتجاه هذه "الممارسات الفاضحة"، ولا سيما تلك التي تم الكشف عنها في غرب إفريقيا عام 2002، الأمر الذي دفعها لتقديم ما يُعرف بسياسة عدم التسامح، والتي تفرض الإبلاغ عن أي اشتباه للاعتداء أو الاستغلال الجنسي والتزام المنظمات بالتحقيق في مثل هذه الادعاءات. ولسوء الحظ، كانت نتائج هذه السياسة ضئيلة للغاية وذلك لنقص حالات الإبلاغ، وتعرض إجراءاتها لانتقادات من قطاعات مختلفة، من ضمنهم الباحثون النسويون، وذلك في غياب تغيير ثقافي حقيقي.

5. توصيات لمستقبل نسويّ في العمل الإنساني

في الختام، نود تسليط الضوء على بعض ما أحرزناه حتى الآن، وتقديم اقتراحات يمكن اعتبارها أساسية لتبني نظام إنساني نسويّ حقيقي. وهذه التوصيات جوهرية باعتقادنا إلا أنها ليست شاملة، لأننا ندرك بأننا نُعتبر كباحثين من أصحاب العرق الأبيض والتابعين للشعوب الأوروبية، على الرغم من جهودنا المبذولة لتحليل المراجع والتشاور مع شبكات من الدول في الجنوب.

ومن منظور أكثر تفاعلاً، يمكننا رؤية تقدم مبدئي في المؤسسات والحكومات فيما يخص تبني الفكر النسويّ، كإدخال عدد أكبر من النساء داخل المنظمات الإنسانية، حيث يمثلن الآن أكثر من 40% من نصف المليون موظف في المجال الإنساني، ووضع سياسات خارجية نسوية، أو فيما يتعلق بإدراج الأساليب النسوية في البرامج الإنسانية.

ومع ذلك، تعتبر هذه الخطوات غير كافية ما لم تكن مصحوبة بإعادة التفكير النسويّ في نظام وديناميكيات مجال العمل الإنساني. حيث تعرض دراسات الحالة، كتلك التي أجرتها منظمة أوكسفام في إثيوبيا لإضفاء نهج النوع الاجتماعي على الطابع المؤسسي في العمل الإنساني، أهمية زيادة الأموال لإدخال نهج النوع الاجتماعي، وتطوير المساعدة الفنية للفرق وفتح قنوات الاتصال بين مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية، لضمان استجابة إنسانية شاملة.

وفيما يتعلق بالمنظمات المحلية في الجنوب، تضيف جهود المنظمات النسائية في النضال من أجل حقوقها إضافة إلى الدعم الذي تقدمه المنظمات في الشمال، قيمة كبيرة على الرغم من صعوبة التغلب على جمود النظام، ولإنجاح التغييرات بشكل فعال وبعيد المدى، على المنظمات دمج جهات فعالة وقوية من نظام العمل الإنساني التقليدي .

وبصفتنا باحثين في العمل الإنساني، نشارك النهج الذي اقترحتة الشبكة الإنسانية النسوية بشأن العناصر والالتزامات التي يجب أن يتضمنها النظام الإنساني النسوي، من بين أشياء أخرى:

- الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين في حالات الطوارئ والأزمات للنهوض بحقوق الأشخاص والمجتمعات المهمشة. وإدراك أنه من المحال فهم الجميع واتباع أسلوب واحد للعمل وتقبل الأساليب المختلفة واعتبارها فعالة. ستحاول هذه الاستراتيجية ضمان تجنب استبعاد أحد.
- معرفة وتوفير الوسائل اللازمة لمحاربة نشاطات النظام الأبوي التي تخللت في النظام وشكلته بالطريقة التي نعرفها اليوم.
- التساؤل عن المدى الذي يخدم فيه العمل الإنساني كأداة، سواء كان ذلك عن قصد أو من غير قصد، لنشر الهياكل الأبوية القائمة على مستوى العالم.
- العمل على إنهاء استعمار النظام الحالي والاتجاهات الأبوية التي تحرم السكان والمنظمات المحلية من الكرامة والقدرة. ومن المهم جدًا إعادة النظر في الهياكل المتبناة للمساعدات الحالية، وتقييم مدى انعكاسه لتمثيل نظام غير عادل حيث يتم التقليل من قدرات السكان ويصبح التعامل معهم كأطفال صغار.
- التأكد من أن المنظمات النسائية ومجموعات المثلية الجنسية التي تعمل في السياقات الإنسانية يمكنها الوصول إلى التمويل والدوائر اللازمة للعمل بشكل مستقل.
- تسهيل المساحات الآمنة للاستماع إلى المنظمات النسائية والفئات المهمشة المجتمعية الأخرى، وأخذها في عين الاعتبار.
- إشراك النساء كقائدات ومناهضات نحو للتغيير، وخلق ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية مناسبة لمشاركة المرأة الكاملة .
- الحرص على الاعتراف بالمنظمات التي تقودها النساء والتي تعمل في السياقات الإنسانية، وأيضًا لمشاركتها في تشكيل النظام الإنساني وإمكانياته الحالية على جميع الأصعدة.

وفي النهاية، لا يمكننا قبول الحط من قدر النسوية في تصور محدود لنهج النوع الاجتماعي الذي لا يشكل تحديًا لهياكل السلطة القائمة. إذ يحتاج العمل الإنساني والبيئات التي يتم فيها هذا التحول النسوي، إلى ضمان حقوق السكان والمجتمعات المتلقية للمساعدات.